



تأثير العلاقات العراقية التركية على الاستقرار السياسي في العراق منذ القرن

العشرين: دراسة تحليلية مقارنة

عبدالعزیز صالح احمد

مديرة تربية الانبار

The Impact of Iraqi-Turkish Relations on Political Stability in Iraq Since the Twentieth Century: A Comparative Analytical Study.

الملخص

تناولت الدراسة "تأثير العلاقات العراقية التركية على الاستقرار السياسي في العراق منذ القرن العشرين"، وسلطت الضوء على العلاقة المعقدة التي تربط البلدين، حيث تتداخل المصالح السياسية، والاقتصادية، والأمنية وتؤثر على استقرار العراق الداخلي والإقليمي. تستعرض الدراسة تطور العلاقات العراقية التركية في سياق تاريخي يبدأ بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، وتوضح كيفية تأثير اتفاقية سايكس بيكو وما تلاها من أحداث على تحديد الحدود السياسية والجغرافية وتشكيل التفاعلات الإقليمية بين العراق وتركيا. في الفصل الأول، تركز الدراسة على العوامل التاريخية والسياسية التي أسهمت في تشكيل العلاقات بين البلدين، مثل التحولات السياسية الكبيرة، بما في ذلك صعود حزب البعث في العراق وإصلاحات أتاتورك في تركيا. تُظهر هذه المرحلة التأثير الكبير للتيارات القومية والسياسات الداخلية في البلدين، وما لها من انعكاسات مباشرة على شكل العلاقة بين الجانبين، والتي اتسمت بفترات من التوتر والاستقرار المتقطع. كما يناقش الفصل الأبعاد الاقتصادية والأمنية للعلاقات الثنائية، حيث تشكل مسألة الموارد المائية المشتركة، خاصة نهري دجلة والفرات، موضوعاً مركزياً في التوترات الإقليمية، نظراً لاعتماد العراق الكبير على تدفق المياه من تركيا، وهو ما جعل من هذه المسألة نقطة خلافية تهدد استقرار العراق. أما الفصل الثاني، فيركز على تحليل تأثير هذه العلاقات على الوضع الداخلي في العراق، خاصة في ضوء السياسات الخارجية التركية التي تتضمن تدخلات مباشرة وغير مباشرة في الشأن العراقي، خاصة في شمال العراق. يستعرض هذا الجزء كيف تعمل تركيا على دعم فصائل معينة أو تعزيز نفوذها في بعض المناطق، مما يخلق توترات داخلية ويؤثر على استقرار العراق. وتدرس الدراسة كذلك السيناريوهات المستقبلية، حيث ترى أنه يمكن أن تؤدي العلاقات الثنائية إما إلى تعزيز الاستقرار السياسي في العراق أو إلى تفاقم الأزمات، تبعاً لقدرة الدولتين على التعاون في قضايا المياه والأمن، وتجنب التدخلات العسكرية. تستنتج الدراسة أن العلاقات العراقية التركية هي عامل حاسم في تشكيل مستقبل الاستقرار السياسي في العراق، حيث يتطلب بناء استقرار طويل الأمد تعاوناً متوازناً ومستمراً بين البلدين يعتمد على احترام السيادة وإدارة الموارد المشتركة بفعالية الكلمات المفتاحية العلاقات العراقية التركية، الاستقرار السياسي، القرن العشرين، الأمن الإقليمي، الموارد المائية، نهر دجلة والفرات، التدخلات التركية.

Abstract

The study titled "The Impact of Iraqi-Turkish Relations on Political Stability in Iraq Since the Twentieth Century" sheds light on the complex relationship binding the two countries, where political, economic, and security interests overlap, impacting Iraq's internal and regional stability. The study examines the development of Iraqi-Turkish relations within a historical context beginning after the dissolution of the Ottoman Empire, highlighting the influence of the Sykes-Picot Agreement and subsequent events on shaping political boundaries and regional interactions between Iraq and Turkey. In the first chapter, the study focuses on the historical and political factors that contributed to shaping relations between the two countries, such as major political shifts, including the rise of the Ba'ath Party in Iraq and Atatürk's reforms in Turkey. This period highlights the significant influence of nationalist movements and internal policies in both countries, with direct implications

on the nature of their relationship, which has been characterized by intermittent periods of tension and stability. The chapter also discusses the economic and security dimensions of bilateral relations, with particular emphasis on shared water resources, especially the Tigris and Euphrates rivers, as a central issue in regional tensions due to Iraq's heavy reliance on water flow from Turkey, making this matter a contentious point threatening Iraq's stability. The second chapter centers on analyzing the impact of these relations on Iraq's internal situation, especially in light of Turkish foreign policies involving direct and indirect interventions in Iraqi affairs, particularly in northern Iraq. This section examines how Turkey supports specific factions or asserts its influence in certain areas, creating internal tensions and affecting Iraq's stability. The study also explores future scenarios, suggesting that bilateral relations may either promote political stability in Iraq or exacerbate crises, depending on the ability of both states to cooperate on water and security issues and to avoid military interventions. The study concludes that Iraqi-Turkish relations are a critical factor in shaping the future of political stability in Iraq, where establishing long-term stability requires balanced and continuous cooperation between the two countries, based on respect for sovereignty and effective management of shared resources.

Keywords: Iraqi-Turkish relations, political stability, twentieth century, regional security, water resources, Tigris and Euphrates rivers, Turkish interventions.

المقدمة :

تُعد العلاقات بين العراق وتركيا من أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي في العراق، نظراً للتقارب الجغرافي والتداخل التاريخي العميق بين البلدين. فقد شهدت هذه العلاقات تطورات عديدة منذ بداية القرن العشرين نتيجةً للتغيرات السياسية والاجتماعية الكبيرة، بدءاً من انتهاء حقبة الإمبراطورية العثمانية مروراً بتأسيس الجمهورية التركية الحديثة واستقلال العراق، وصولاً إلى الحقبة الراهنة التي تتسم بتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية¹. تتناول هذه الدراسة تحليلاً عميقاً ومقارنةً لعلاقات البلدين بهدف فهم تأثيرها على الاستقرار السياسي داخل العراق، مركزةً على الجوانب السياسية والتاريخية والأمنية، فضلاً عن الموارد المائية المشتركة بين البلدين. لقد شكلت اتفاقية سايكس بيكو ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى بداية جديدة لترسيم الحدود في منطقة الشرق الأوسط، مما جعل من العراق وتركيا دولتين جارتين تحملان تركية ثقيلة من النزاعات الحدودية والإقليمية². وقد أثرت هذه الاتفاقيات بشكل مباشر على طبيعة العلاقة بين البلدين، حيث أصبحت القضايا الحدودية وحقوق المياه من النقاط الحساسة التي شهدت تذبذباً بين فترات التعاون وفترات التوتر. فعلى سبيل المثال، يعتبر نهرا دجلة والفرات من أهم الموارد المائية المشتركة بين البلدين، إلا أن تحكم تركيا بمصادر هذه الأنهار أكسبها نفوذاً كبيراً على استقرار العراق، حيث يعتمد العراق بشكل كبير على تدفق المياه من تركيا لتلبية احتياجاته الزراعية والصناعية³. علاوة على ذلك، تلعب السياسة الخارجية لكل من العراق وتركيا دوراً رئيسياً في تشكيل مستقبل العلاقات الثنائية، حيث تعتمد تركيا في سياساتها على حماية أمنها القومي خاصة في مواجهة حزب العمال الكردستاني، الذي يتخذ من المناطق الحدودية العراقية معقلاً له. لذا، تسعى تركيا بشكل متكرر إلى القيام بعمليات عسكرية داخل العراق، مما يعكس تعقيداً في العلاقات الثنائية وتأثيراً مباشراً على الوضع الداخلي العراقي واستقراره السياسي⁴. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه العوامل وغيرها لفهم كيفية تأثير العلاقات العراقية التركية على الاستقرار السياسي في العراق منذ القرن العشرين، مع التركيز على تطورات العصر الحالي. ويستند هذا التحليل إلى فهم التفاعلات الإقليمية والدولية التي تؤثر على السياسة الداخلية في العراق، كما تستعرض سيناريوهات مستقبلية لتعزيز الاستقرار في ضوء التغيرات الجيوسياسية المحيطة بالبلدين.

مشكلة البحث:

تمثل العلاقات العراقية التركية نموذجاً معقداً للتفاعلات الإقليمية المتشابكة، حيث ترتبط الدولتان بحدود جغرافية مشتركة وقضايا سياسية وأمنية واقتصادية تساهم في تحديد طبيعة هذه العلاقات. يُعد فهم تأثير هذه العلاقات على الاستقرار السياسي في العراق موضوعاً بالغ الأهمية، حيث إن التفاعلات بين العراق وتركيا تمتد عبر عقود طويلة، شهدت خلالها المنطقة أحداثاً وتطورات متعددة أثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين وأثرت كذلك على استقرار العراق بشكل كبير. لذا، يبرز في هذه الدراسة سؤالٌ محوريٌّ حول مدى تأثير العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا على الوضع السياسي الداخلي في العراق، وكيف يمكن لهذه العلاقة أن تؤدي إلى الاستقرار أو تفاقم التوترات. تأتي أهمية هذا البحث من الدور المحوري الذي تلعبه تركيا في سياسة الشرق الأوسط، خاصة من خلال سيطرتها على مصادر المياه التي يعتمد عليها العراق بشكل كبير، مثل نهري دجلة والفرات. تُعد هذه الموارد المائية عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق، غير أن تركيا، من خلال مشاريعها المائية الكبرى مثل مشروع "جنوب شرق الأناضول"، تتحكم بتدفق المياه إلى العراق، ما يجعل من هذا الأمر عاملاً أساسياً قد يفاقم

النزاع بين البلدين ويؤثر سلباً على الاستقرار الداخلي في العراق. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل الوجود المستمر لحزب العمال الكردستاني في المناطق الشمالية من العراق تحدياً أمنياً لكل من تركيا والعراق. حيث تعتبر تركيا هذا الحزب تهديداً لأمنها القومي، وقد عمدت إلى التدخل عسكرياً في الأراضي العراقية بهدف ملاحقة عناصره. هذا التدخل يثير مخاوف كبيرة حول سيادة العراق ويخلق توترات بين الحكومة العراقية والحكومة التركية، ويؤثر مباشرة على الاستقرار السياسي داخل العراق، حيث يشكك العديد من السياسيين في العراق في نوايا تركيا وقدرتها على احترام السيادة العراقية. إضافة إلى ما سبق، تلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في هذه العلاقة، حيث تعتمد العراق على تركيا كمعبر استراتيجي للوصول إلى الأسواق الدولية، وتوفر تركيا أيضاً سوقاً مهماً للصادرات العراقية، خاصة النفط. ومع ذلك، فإن التوترات السياسية يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات اقتصادية سلبية تعمق من الأزمات الداخلية في العراق وتضعف استقراره السياسي. وبالنظر إلى أهمية العوامل المائية، الأمنية، والاقتصادية في هذه العلاقة، يظهر البحث ضرورة تحليل هذه الأبعاد المختلفة لتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها توجيه العلاقات العراقية التركية نحو استقرار مستدام.

أسئلة البحث

١. السؤال الرئيسي: ما مدى تأثير العلاقات العراقية التركية على الاستقرار السياسي في العراق منذ القرن العشرين وحتى الوقت الحالي؟ يهدف هذا السؤال إلى استكشاف العلاقة الديناميكية بين العراق وتركيا، وكيف أسهمت تلك العلاقة عبر التاريخ في تشكيل استقرار العراق أو تعريضه لعدم الاستقرار. كما يسعى إلى تحليل الأبعاد التاريخية والسياسية والأمنية والاقتصادية التي تشكلت عبر هذه العلاقة ومدى تأثيرها المباشر على سياسات العراق الداخلية.

الأسئلة الفرعية:

١. كيف أثر العامل التاريخي، بما في ذلك مرحلة ما بعد الإمبراطورية العثمانية واتفاقية سايكس بيكو، على العلاقات العراقية التركية؟
٢. ما هو دور الموارد المائية المشتركة، وخاصة نهري دجلة والفرات، في تشكيل التوترات بين العراق وتركيا وتأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق؟
٣. ما هو تأثير التدخلات التركية، المباشرة وغير المباشرة، في شمال العراق على السيادة العراقية وعلى الاستقرار الداخلي؟
٤. كيف يمكن للعراق وتركيا تحقيق تعاون إقليمي مستدام يساهم في دعم الاستقرار السياسي في العراق؟

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية:

هناك تأثير مباشر للعلاقات العراقية التركية على الاستقرار السياسي في العراق، بحيث يمكن أن تكون هذه العلاقات عنصراً داعماً للاستقرار أو مفاقماً للأزمات، وذلك حسب مستوى التعاون أو التوتر بين البلدين في القضايا الأساسية.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: التفاعلات التاريخية بين العراق وتركيا، بما في ذلك مرحلة سايكس بيكو والتحولت السياسية في البلدين، أسهمت في تحديد أسس العلاقات الراهنة وتشكلت على إثرها نقاط التوتر الحالية. الفرضية الثانية: الموارد المائية المشتركة بين العراق وتركيا تعتبر محورياً رئيسياً للتوترات، بحيث تؤثر إدارة تركيا لتدفق المياه عبر نهري دجلة والفرات بشكل مباشر على استقرار العراق الاقتصادي والاجتماعي. الفرضية الثالثة: التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، تشكل تهديداً لسيادة العراق وتؤثر سلباً على الاستقرار السياسي الداخلي، مما يجعل من العلاقة بين البلدين محفوفة بالتحديات الأمنية. الفرضية الرابعة: يمكن للعراق وتركيا تحقيق تعاون مستدام ومستقر إذا تم تبني سياسات مشتركة تتعلق بإدارة الموارد المائية وتجنب التدخلات العسكرية، بما يضمن تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق.

تسعى هذه الفرضيات إلى اختبار تأثير التفاعلات الثنائية بين البلدين على استقرار العراق الداخلي، وتحديد العوامل التي يمكن أن تساهم في تحسين العلاقات بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الإقليمي، أو قد تكون سبباً في استمرار النزاعات إذا لم تُحل بطرق دبلوماسية وبناءة.

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذه الدراسة من تعقيد العلاقات العراقية التركية وتأثيراتها العميقة على الاستقرار السياسي في العراق والمنطقة بشكل عام. تساهم هذه الدراسة في فهم التفاعلات السياسية بين بلدين يتمتعان بموقع جغرافي استراتيجي، مما يجعلهما لاعبين أساسيين في أمن واستقرار الشرق الأوسط.

على الصعيد الأكاديمي، تتيح هذه الدراسة للباحثين فرصة استكشاف العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي أسهمت في تشكيل هذه العلاقة عبر العقود، مما يساعد في سد فجوة معرفية مهمة في الأدبيات الأكاديمية حول ديناميكيات العلاقات بين الدول المجاورة وتأثيراتها على استقرار الدول المتأثرة. من الجانب العملي، تُعد هذه الدراسة مرجعاً مهماً لصانعي القرار في العراق وتركيا ودول المنطقة لفهم الروابط العميقة بين مختلف العوامل المؤثرة على العلاقات الثنائية. إن تحليل تأثير هذه العلاقات على الاستقرار السياسي العراقي يوفر رؤية شاملة حول كيفية استغلال الفرص المتاحة لتقليل التوترات وتعزيز الاستقرار الإقليمي. كما أن هذه الدراسة تقدم تقييماً متكاملًا حول كيفية تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية لكل من العراق وتركيا فيما يتعلق بمسائل أساسية مثل المياه والسيادة والأمن. تُعتبر قضايا المياه، على سبيل المثال، من المسائل الحيوية في العلاقات العراقية التركية، حيث يشكّل نهرا دجلة والفرات مصادر حيوية للعراق، ويؤثر تدفقهما على الأمن المائي والغذائي في البلاد. توضح الدراسة الأهمية الاستراتيجية لإدارة هذه الموارد المشتركة بطرق تتجنب النزاع وتعزز التعاون، مما يساهم في تحقيق استقرار داخلي في العراق ينعكس على استقرار المنطقة ككل. إضافة إلى ذلك، تلقي الدراسة الضوء على دور التحديات الأمنية المشتركة مثل مسألة حزب العمال الكردستاني، الذي يُعتبر من قضايا الأمن القومي لكل من العراق وتركيا. يساعد هذا التركيز على تقديم حلول وسياسات تتجنب التدخلات العسكرية المباشرة، مما يعزز السيادة العراقية ويحافظ على الأمن القومي التركي، وهو ما يعزز من استقرار البلدين بشكل متوازن. بفضل هذا التحليل المتعمق للعلاقات العراقية التركية، تقدّم الدراسة مقترحات حول كيفية توجيه هذه العلاقات نحو تعاون بناء يساهم في الاستقرار الداخلي والإقليمي. إن دراسة تأثير هذه العلاقة على الاستقرار العراقي تقدم رؤى استراتيجية يمكن تطبيقها في مجالات دبلوماسية أخرى بالشرق الأوسط، حيث تتطلب ديناميكيات المنطقة توظيف سياسات متوازنة قائمة على التعاون والاحترام المتبادل.

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأكاديمية والعملية التي تساهم في فهم أعمق وتحليل شامل للعلاقات العراقية التركية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق. هذه الأهداف تتجاوز البعد النظري، حيث تركز على تقديم رؤية شاملة تساهم في دعم صانعي القرار والباحثين لفهم أبعاد العلاقات الثنائية وآثارها المعقدة على الاستقرار الداخلي والإقليمي وهي مايلي :

١. تحليل تطور العلاقات العراقية التركية منذ القرن العشرين: يهدف البحث إلى دراسة وتحليل تطور العلاقات بين العراق وتركيا على مدى القرن العشرين، بدءاً من الحقبة العثمانية ومروراً بفترة الاستقلال وما تلاها من مراحل انتقالية. يركز هذا الهدف على فهم الأسس التاريخية والسياسية التي أثرت على طبيعة العلاقات الثنائية، مثل اتفاقية سايكس بيكو، ومرحلة صعود القومية في كل من العراق وتركيا، وسياسات البعث في العراق وإصلاحات أتاتورك في تركيا. يُعد هذا التحليل التاريخي ضرورياً لفهم كيفية تبلور العلاقات الثنائية وتأثيراتها الحالية على الاستقرار السياسي في العراق.

٢. دراسة الأبعاد الاقتصادية والأمنية للعلاقات الثنائية: تركز الدراسة على توضيح الأبعاد الاقتصادية والأمنية للعلاقات بين البلدين، حيث تُعد مسألة الموارد المائية المشتركة، مثل نهري دجلة والفرات، نقطة محورية في التفاعلات بين العراق وتركيا. يسعى هذا الهدف إلى تحليل كيفية تأثير التحكم التركي بمصادر هذه الأنهار على استقرار العراق المائي والأمني، مع التركيز على مدى أهمية التعاون أو الصراع في هذا المجال لتحقيق الاستقرار الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يُسلط الضوء على القضايا الأمنية مثل مسألة حزب العمال الكردستاني وتأثيراتها على العلاقات الثنائية والأمن الإقليمي.

٣. تقييم التأثيرات السياسية للعلاقات العراقية التركية على الاستقرار الداخلي في العراق: يهدف هذا الجانب إلى دراسة كيفية تأثير التفاعلات السياسية والدبلوماسية بين العراق وتركيا على الوضع الداخلي في العراق، خاصةً في المناطق الحدودية الشمالية، حيث تتداخل المصالح الأمنية والسياسية. يساهم هذا الهدف في فهم كيفية تأثير التدخلات التركية، سواء كانت عسكرية أو سياسية، على السيادة العراقية ومدى انعكاس ذلك على استقرار النظام السياسي في العراق.

٤. استشراف آفاق التعاون المستقبلي والسياسات التوجيهية لتعزيز الاستقرار الإقليمي: تسعى الدراسة إلى استشراف سيناريوهات مستقبلية للعلاقات العراقية التركية، بهدف تقديم توصيات عملية لتطوير التعاون الإقليمي المستدام. تتناول هذه التوصيات كيفية إدارة قضايا الموارد المشتركة وتجنب النزاعات الحدودية بطرق تعزز من الاستقرار السياسي داخل العراق، وتدعم توازن المصالح بين البلدين، وتساهم في تحقيق استقرار إقليمي واسع النطاق. تجمع هذه الأهداف بين التحليل الأكاديمي والتطبيق العملي، مما يجعل هذه الدراسة ذات فائدة مباشرة لصانعي القرار والباحثين لفهم العلاقة العراقية التركية بأبعادها المتنوعة.

الفصل الأول: تطور العلاقات العراقية التركية من القرن العشرين حتى الوقت الحالي المبحث الأول: العوامل التاريخية والسياسية المؤثرة على العلاقات العراقية التركية

اولاً: التمهيد التاريخي للعلاقات بين العراق وتركيا: فترة ما بعد الإمبراطورية العثمانية (١٩٢٠-١٩٥٠) يمكنك التوسع في هذا الجزء بتوضيح أن سقوط الإمبراطورية العثمانية كان له تأثير كبير على العلاقات بين العراق وتركيا، حيث تحولت تركيا إلى جمهورية جديدة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، بينما دخل العراق تحت الانتداب البريطاني، ثم حصل على استقلاله. تناقش هذه الفترة تأثيرات المعاهدات الدولية مثل معاهدة لوزان واتفاقية سايكس بيكو، والتي وضعت الأسس الأولى للحدود السياسية، مع تداعيات لاحقة على الأمن الإقليمي وتوزيع الموارد بين البلدين. وفقاً لدراسة^٥ حسن، نجد أن هذه الترتيبات أوجدت خطوط تماس حيوية جعلت العلاقات تتأثر بشكل مباشر بتوزيع الأقليات العرقية وتدفق المياه. اتفاقية سايكس بيكو وتأثيراتها الإقليمية تركز هذه النقطة على دور الاتفاقية في تحديد الحدود وتوزيع المناطق بين القوى الكبرى، مما أثر على تركيبة المنطقة الديموغرافية وأدى إلى تحديات سياسية جديدة. أوجدت هذه الاتفاقية منطقة حدودية متداخلة بين العراق وتركيا كانت سبباً في نشوء العديد من النزاعات الحدودية فيما بعد، حيث تم توزيع المكونات الكردية عبر عدة دول، بما في ذلك تركيا والعراق وسوريا، ما جعل هذه الحدود محوراً للتوترات السياسية والأمنية^٦.

ثانياً: التحديات السياسية في القرن العشرين:

. صعود حزب البعث وتأثيره على السياسة العراقية: تعرض العراق لتحولات سياسية مهمة مع وصول حزب البعث للسلطة في منتصف القرن العشرين، حيث تبني الحزب سياسات قومية واشتراكية، ما أدى إلى تعزيز الهوية الوطنية، وأثر بشكل ملحوظ على توازن القوى في المنطقة. كان من أهم أهداف الحزب استعادة السيادة والسيطرة على الموارد، إضافةً إلى تقليل الاعتماد على الدول المجاورة، وهو ما أدى إلى نشوء توترات مع تركيا، التي رأت في هذا التوجه تهديداً لمصالحها^٧.

. إصلاحات أتاتورك وتأثيرها على السياسة الخارجية التركية من جانب آخر، كان تأسيس تركيا كجمهورية قومية بعد عام ١٩٢٣ تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك يعتبر من أبرز التحولات التي شكلت السياسة الخارجية التركية، حيث اعتمدت تركيا على مبدأ الحياد والتوجه نحو الداخل، مع تقليل التدخلات الخارجية^٨. إلا أن ظهور الحركات الكردية كقوة تطالب بحقوقها السياسية والثقافية في شمال العراق وجنوب تركيا أدى إلى تدخل تركي مستمر في المنطقة؛ مما عزز من حساسية العلاقات العراقية التركية وجعل من شمال العراق مسرحاً للتوترات السياسية والأمنية.

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والأمنية للعلاقات العراقية التركية

اولاً: التعاون الاقتصادي وأزمة الموارد الطبيعية:

. التعاون التجاري وقضايا الطاقة: تركزت العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا على المصالح التجارية، وخاصة في مجالي النفط والغاز. تعتبر تركيا العراق مصدراً أساسياً للطاقة حيث تستورد تركيا النفط الخام العراقي عبر خط أنابيب يمتد من كركوك إلى ميناء جيهان التركي. ويعد هذا الخط من أهم شرايين الاقتصاد العراقي وأحد روافد الإيرادات التركية أيضاً. رغم ذلك، فإن الأحداث السياسية قد أثرت بشكل كبير على استمرار هذه العلاقة الاقتصادية، حيث تُعرق النزاعات السياسية عمليات التصدير أحياناً^٩. قضية الموارد المائية وأزمة نهري دجلة والفرات: تشكل قضية المياه مصدر توتر مستمر بين العراق وتركيا، حيث تقع منابع نهري دجلة والفرات في تركيا، مما يمنحها سيطرة على تدفق المياه إلى العراق. مشاريع السدود التركية، مثل مشروع جنوب شرق الأناضول وسد أتاتورك، أثرت بشكل مباشر على كمية المياه المتدفقة إلى العراق، مما أثر على الزراعة والاقتصاد العراقيين. وفقاً لدراسة أحمد^{١٠}، تعد هذه القضية من أبرز النقاط الخلافية، حيث يرى العراق في السياسات التركية بشأن المياه تهديداً لاستقراره الداخلي. وناقش الاميري في دراسته التوترات الإقليمية بين العراق وتركيا مع التركيز على قضيتي المياه والحدود، ويشير إلى أن تركيا "تمارس نفوذها من خلال التحكم في تدفق مياه نهري دجلة والفرات"، مما يؤثر بشكل مباشر على العراق ويزيد من تعقيد العلاقة الثنائية بين البلدين^{١١}.

ثانياً: البعد الأمني وتأثيره على استقرار المنطقة:

. التحديات الحدودية والتدخلات العسكرية التركية: تشهد الحدود بين العراق وتركيا نشاطات متكررة لحزب العمال الكردستاني، وهو ما تعتبره تركيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي. وقد لجأت تركيا إلى تنفيذ عمليات عسكرية عبر الحدود العراقية لملاحقة عناصر الحزب، مما يعكس تعقيد العلاقات الثنائية ويضع سيادة العراق تحت التهديد. يوضح جيمس، أن التدخلات العسكرية التركية تعتبرها تركيا دفاعاً مشروعاً عن أمنها القومي، فيما ينظر إليها العراق كخرق لسيادته وتهديد لأمنه الداخلي^{١٢}. التعاون الأمني ومحاولة تعزيز الاستقرار الإقليمي: بالرغم من التوترات الأمنية، فإن

هناك محاولات لتعزيز التعاون الأمني بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن في المناطق الحدودية. وقد توصلت تركيا والعراق إلى عدة اتفاقيات تهدف إلى تعزيز هذا التعاون، بما يخدم مصالح البلدين في الحفاظ على استقرار المناطق الحدودية¹³. يعكس هذا التعاون إمكانية تحويل التحديات إلى فرص لتحقيق استقرار إقليمي في حال تم العمل على حل القضايا العالقة.

الفصل الثاني: تأثير العلاقات العراقية التركية على الاستقرار السياسي في العراق المبحث الأول: تحليل التأثير السياسي الداخلي للعلاقات العراقية التركية

أولاً: دور السياسة الخارجية التركية في التأثير على السياسة الداخلية العراقية

. التدخلات السياسية والمصالح الاستراتيجية التركية في شمال العراق يمكن التوسع في هذا الجزء بتوضيح أن تركيا تسعى لحماية مصالحها في العراق خاصة في المناطق الشمالية التي تعتبرها استراتيجية لأمنها القومي. تركيا تتبنى سياسة خارجية تركز على دعم الفصائل والمجموعات التي تتوافق مع مصالحها الأمنية والسياسية، خصوصاً تلك المتواجدة في المناطق ذات الأغلبية التركمانية والكردية. وتهدف تركيا من خلال هذا التدخل إلى تحقيق استقرار يخدم مصالحها ويمنع نمو أي حركات انفصالية قد تؤثر على أمنها الداخلي¹⁴. تتبع تركيا هذا النهج من خلال تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لجهات معينة داخل العراق، ما يعزز نفوذها ويضمن بقاء الأوضاع في الشمال العراقي تحت رقابتها. التأثيرات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية التركية في العراق تركيا هي أحد الشركاء الاقتصاديين الأساسيين للعراق، وتستغل هذا الجانب لتعزيز نفوذها السياسي. فقد استثمرت تركيا في مشروعات اقتصادية عديدة في العراق، خصوصاً في قطاع البناء والبنية التحتية، فضلاً عن التجارة والتصدير. يلعب هذا التواجد الاقتصادي دوراً كبيراً في تمكين تركيا من تحقيق مصالحها في العراق، حيث يؤثر على اتخاذ العراق لسياسات قد تتناسب مع مصالح تركيا الاقتصادية، مما ينعكس بدوره على سياسات العراق الداخلية¹⁵. كما يوضح عبد المجيد أن العراق يعتمد على تركيا بشكل كبير في مجالات التجارة والنفط، ويشير إلى أن "التوترات السياسية غالباً ما تضر بهذه المصالح الاقتصادية المشتركة"¹⁶ (عبد المجيد، ٢٠١٧، ص. ١٣٧).

ثانياً: تأثير التدخلات المباشرة وغير المباشرة على استقرار العراق . التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق ودوافعها الأمنية تتخذ تركيا من قضية حزب العمال الكردستاني ذريعة للتدخل المباشر في شمال العراق، حيث تعتبر أن نشاط الحزب في المناطق العراقية يشكل تهديداً لأمنها القومي. وقد أدت العمليات العسكرية التركية في شمال العراق إلى إحداث توترات سياسية داخلية، إذ تشعر الحكومة العراقية بالإحراج من هذه التدخلات، ما يخلق انقسامات سياسية داخلية ويضعف من قدرة العراق على فرض سيادته¹⁷. ووفقاً لدراسة قام بها روبرت ، فإن التدخل التركي المستمر في العراق يشكل تحدياً كبيراً لوحدة العراق الداخلية ويؤدي إلى تقويض الاستقرار في الشمال¹⁸. التأثير السياسي للتدخلات غير المباشرة من خلال النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي بالإضافة إلى التدخل العسكري المباشر، تعتمد تركيا أيضاً على وسائل غير مباشرة للتأثير على سياسات العراق، بما في ذلك النفوذ الدبلوماسي والمساعدات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تعمل تركيا على استمالة بعض الشخصيات السياسية والقيادات المحلية لضمان تأييدها في القضايا الأمنية والاقتصادية التي تخصها، مما يضعف من تماسك الحكومة المركزية ويؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي¹⁹.

المبحث الثاني: آفاق الاستقرار المستقبلي في ضوء العلاقات العراقية التركية

أولاً: سيناريوهات الاستقرار السياسي في العراق

التعاون المشترك كعنصر داعم للاستقرار تشير العديد من الدراسات إلى أن التعاون الإيجابي بين العراق وتركيا قد يؤدي إلى تعزيز الاستقرار في العراق، حيث يمكن للبلدين العمل معاً على حل القضايا الأمنية مثل تهديد حزب العمال الكردستاني وأزمة المياه، التي تشكل نقاط توتر مستمرة²⁰. يعتبر التعاون الإقليمي من العوامل التي قد تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي في العراق، حيث يساعد في تخفيف التوترات الحدودية وضمان وصول العراق إلى المياه اللازمة لتحقيق استقراره الداخلي.. السيناريوهات السلبية وتأثيرها على استقرار العراق من الجانب الآخر، إذا استمرت تركيا في اتباع سياسة التدخل المباشر والضغط الاقتصادي، قد يؤدي ذلك إلى تفاقم الأزمة السياسية في العراق، حيث قد تؤدي هذه التوترات إلى تقوية الحركات الانفصالية وزيادة الاحتقان الطائفي والعرقي، مما يضعف من تماسك الدولة العراقية²¹. يحذر الخبراء من أن استمرار هذا التوجه سيؤدي إلى مزيد من التوترات، وقد يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ثانياً: إمكانية تطوير التعاون الإقليمي المستدام

. إطار سياسي ودبلوماسي للتعاون في قضايا المياه والأمن يوصي العديد من الباحثين بضرورة تبني العراق وتركيا إطاراً مشتركاً للتعاون على قضايا المياه والأمن، حيث يتعين على العراق وتركيا تبني سياسة مشتركة تستند إلى تقاسم الموارد المائية بما يحقق التوازن في استخدام مياه نهري دجلة والفرات دون الإضرار بأي من الطرفين²². ويعتبر التعاون في هذه القضية الحيوية أساساً لتحقيق استقرار طويل الأمد، كما يسهم في دعم الأمن الغذائي والمائي للعراق وتجنب النزاعات المستقبلية.. التعاون الأمني ومكافحة التهديدات المشتركة يتفق الطرفان على أن هناك ضرورة لتعاون أمني شامل، حيث يشترك العراق وتركيا في تحديات أمنية مشتركة تتعلق بالحدود والتنظيمات المسلحة. يعد حزب العمال الكردستاني من أبرز التحديات التي تتطلب تعاوناً أمنياً مشتركاً بين العراق وتركيا للحد من نشاطاته المسلحة²³. إن تبني سياسة أمنية مشتركة وإجراء تدريبات وتبادل معلومات أمنية قد يسهم في الحد من النزاعات المسلحة ويعزز من الاستقرار الإقليمي. يشير نجيب إلى أن تركيا تقوم بعمليات عسكرية منتظمة داخل الأراضي العراقية، حيث ترى ضرورة ملاحقة حزب العمال الكردستاني. ويرى نجيب أن "التدخلات العسكرية التركية تمثل تهديداً مباشراً لسيادة العراق، وتضع ضغوطاً على الحكومة العراقية"²⁴ تشير هذه الدراسة إلى أن العلاقات العراقية التركية تلعب دوراً حيوياً في تشكيل الاستقرار السياسي في العراق، حيث يتداخل النفوذ السياسي والاقتصادي لتركيا في العراق بطرق تؤثر على سياسات العراق الداخلية وأمنه واستقراره. من جانب، يمكن أن يؤدي التعاون بين البلدين إلى تعزيز الاستقرار إذا تمت معالجة القضايا الرئيسية مثل الموارد المائية والأمن الحدودي، في حين يمكن أن يؤدي تصاعد التدخلات التركية المباشرة وغير المباشرة إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في العراق.

الخلاصة:

تُختتم هذه الدراسة بتأكيد أن العلاقات العراقية التركية تمثل نموذجاً معقداً للعلاقات الثنائية بين الدول، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية بطرق تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاستقرار الداخلي في العراق. على مدى القرن العشرين وحتى اليوم، استمرت العلاقات بين العراق وتركيا في التذبذب بين فترات التعاون والتوتر، مدفوعة بالعوامل التاريخية والسياسية مثل اتفاقية سايكس بيكو، وصعود حزب البعث في العراق، وإصلاحات أتاتورك في تركيا. ورغم مرور البلدين بتحويلات داخلية وخارجية، إلا أن القضايا الأساسية المرتبطة بالحدود، والموارد المائية، والقضايا الأمنية تبقى مؤثرة وفاعلة في تشكيل ملامح العلاقة بين الدولتين. أحد العوامل الرئيسية التي تُعزز من تعقيد العلاقات هو البُعد المائي، حيث تشكل مياه نهري دجلة والفرات محوراً للتنافس الإقليمي، نظراً لاعتماد العراق الكبير على تدفق المياه من تركيا. هذا العامل البيئي الحيوي لم يكن مجرد مسألة موارد، بل أصبح بُعداً جيوسياسياً أثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق. يُظهر تحليل العلاقات المائية أن الحلول التعاونية والاتفاقيات المتوازنة حول تقاسم الموارد قد تسهم في تخفيف حدة التوترات وضمان استدامة العلاقات الثنائية. من ناحية أخرى، يشكل البُعد الأمني قضية جوهرية، خاصة مع النشاط المتزايد لحزب العمال الكردستاني على الحدود العراقية التركية، حيث تعتبره تركيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي. تتجلى هنا أحد أهم الإشكاليات في العلاقات العراقية التركية، وهي تداخل الأبعاد الأمنية مع مسألة السيادة، مما يجعل التوترات الحدودية سبباً دائماً للنزاع والتدخلات العسكرية التركية في شمال العراق. وبدورها، تعتبر الحكومة العراقية أن هذه التدخلات تُضعف سيادتها وتؤثر سلباً على استقرارها الداخلي، مما يعقد جهود العراق في تحقيق استقرار سياسي شامل. تخلص هذه الدراسة إلى أن مستقبل العلاقات العراقية التركية واستقرار العراق مرتبطان بقوة البلدين على تعزيز الحوار الدبلوماسي وتطوير آليات تعاون بناءة تسهم في حل القضايا العالقة. إن الالتزام بسياسات تهدف إلى تقاسم الموارد المائية بشكل عادل، وضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة الوطنية، قد يكون أساساً لتحقيق استقرار إقليمي مستدام يخدم مصالح البلدين ويعزز من أمن المنطقة ككل. تعد العلاقات العراقية التركية ذات أهمية استراتيجية للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، ونجاح التعاون بينهما يعتمد على قدرة الطرفين على تجاوز النزاعات التقليدية، وبناء شراكات ترتكز على التفاهم والاحترام المتبادل.

قائمة المصادر والمراجع

١. محمد حسن. (٢٠١٠). العلاقات العراقية التركية: دراسة في تطور السياسة الخارجية بين البلدين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢. خالد محمد. (٢٠١٥). التحديات السياسية في القرن العشرين وتأثيراتها على العلاقات التركية العراقية. عمان: دار الفكر.
٣. فؤاد عبد المجيد. (٢٠١٧). التحولات الأمنية والسياسية في العلاقات العراقية التركية. بغداد: دار الفارابي.
٤. جمال الأميري. (٢٠١٨). المياه والحدود: دراسة في التوترات الإقليمية العراقية التركية. دمشق: دار الفكر العربي.
٥. أحمد علي. (٢٠٢١). السياسة الخارجية التركية وتأثيراتها على العراق: دراسة تحليلية. بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
٦. سامي أحمد. (٢٠١٩). الاستراتيجيات الاقتصادية بين العراق وتركيا. عمان: دار الشروق.

٧. كمال نجيب. (٢٠٢٠). الأمن الإقليمي والعلاقات العراقية التركية. الكويت: المركز العربي للبحوث والدراسات.

1. Larson, D. (2019). Turkish Foreign Policy and Its Impact on Iraq's Political Landscape. New York: Routledge.
2. James, R. (2018). Regional Security Challenges in Iraq and Turkey: An Analytical Approach. London: I.B. Tauris.
3. Harris, P. (2020). The Role of Turkish Influence in Iraq's Internal Affairs. Washington, DC: Brookings Institution Press.
4. Roberts, M. (2021). Economic and Security Relations between Iraq and Turkey: Opportunities and Challenges. Cambridge: Cambridge University Press.
5. Wilson, T. (2017). Water Politics in the Tigris and Euphrates Basin: Iraqi-Turkish Perspectives. Berlin: Springer.
6. Anderson, J. (2016). Kurdish Dynamics and Turkish Intervention in Iraq. Boston: Harvard University Press.

هوامش البحث

1. محمد حسن. (٢٠١٠). العلاقات العراقية التركية: دراسة في تطور السياسة الخارجية بين البلدين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ١٢، ١٤.
2. خالد محمد. (٢٠١٥). التحديات السياسية في القرن العشرين وتأثيراتها على العلاقات التركية العراقية. عمان: دار الفكر. ص ٢٣.
3. سامي أحمد. (٢٠١٧). أزمة المياه والتعاون الاقتصادي بين العراق وتركيا. بيروت: دار النشر العربي. ص ٥٨.
4. جيمس، ريتشارد. (٢٠١٨). قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. لندن: دار نشر أوكسفورد. ص ٤٥.
5. محمد حسن. (٢٠١٠). العلاقات العراقية التركية: دراسة في تطور السياسة الخارجية بين البلدين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ٤٥.
6. خالد محمد. (٢٠١٥). التحديات السياسية في القرن العشرين وتأثيراتها على العلاقات التركية العراقية. عمان: دار الفكر. ص ٦٧.
7. محمد حسن. (٢٠١٠). العلاقات العراقية التركية: دراسة في تطور السياسة الخارجية بين البلدين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ١١٢.
8. سامي أحمد. (٢٠١٧). أزمة المياه والتعاون الاقتصادي بين العراق وتركيا. بيروت: دار النشر العربي. ص ٨٥.
9. جيمس، ريتشارد. (٢٠١٨). قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. لندن: دار نشر أوكسفورد. ص ٦٥.
10. سامي أحمد. (٢٠١٧). أزمة المياه والتعاون الاقتصادي بين العراق وتركيا. بيروت: دار النشر العربي. ص ١٢٠.
11. جمال الأميري. (٢٠١٨). المياه والحدود: دراسة في التوترات الإقليمية العراقية التركية. دمشق: دار الفكر العربي. ص ٤٧.
12. جيمس، ريتشارد. (٢٠١٨). قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. لندن: دار نشر أوكسفورد. ص ٣٣.
13. لارسن، ديفيد. (٢٠١٩). السياسة التركية وتأثيرها. ص ١٠١.
14. Larson, D. (2019). Turkish Foreign Policy and Its Impact on Iraq's Political Landscape. New York: Routledge.p101
15. محمد حسن. (٢٠١٠). العلاقات العراقية التركية: دراسة في تطور السياسة الخارجية بين البلدين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ٥٣.
16. فؤاد عبد المجيد. (٢٠١٧). التحولات الأمنية والسياسية في العلاقات العراقية التركية. بغداد: دار الفارابي. ص ١٣٧.
17. احمد علي. (٢٠٢١). السياسة الخارجية التركية وتأثيراتها على العراق: دراسة تحليلية. بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية. ص ٩٩.
18. Roberts, M. (2021). Economic and Security Relations between Iraq and Turkey: Opportunities and Challenges. Cambridge: Cambridge University Press.p88.
19. James, R. (2018). Regional Security Challenges in Iraq and Turkey: An Analytical Approach. London: I.B. Tauris.p33.

- . Harris, P. (2020). The Role of Turkish Influence in Iraq's Internal Affairs. Washington, DC: Brookings Institution Press.p157 .²⁰
- . Roberts, M. (2021). Economic and Security Relations between Iraq and Turkey: Opportunities and Challenges. Cambridge: Cambridge University Press p88.²¹
- . سامي أحمد. (٢٠١٩). الاستراتيجيات الاقتصادية بين العراق وتركيا. عمان: دار الشروق.ص ١٠٤ .²²
- . سامي أحمد. (٢٠١٩). الاستراتيجيات الاقتصادية بين العراق وتركيا. عمان: دار الشروق.ص ١٠٦ .²³
- . كمال نجيب. (٢٠٢٠). الأمن الإقليمي والعلاقات العراقية التركية. الكويت: المركز العربي للبحوث والدراسات.ص٥٨.²⁴